قراءة نفسية اجتماعية لظاهرة عمالة الأطفال في الجزائر

د/ عشوي عبد لحميد.
د/ طايبي نعيمة
قسم علم النفس– جامعة الجزائر 2

ملخص:

تهدف هذه الورقة إلى معرفة أسباب إنتشار ظاهرة عمالة الأطفال في الجزائر من وجهة النظر التربوية والنفسية والاجتماعية والتعرف على أسبابها من وجهة نظر الأطفال العاملين أنفسهم، والبحث عن الحلول المقترحة للقضاء على هذه الظاهرة. ومن خلال مراجعة الأدبيات ذات العلاقة وعرض بعض الحالات تم التعرف على أهم الأبعاد والظروف والأسباب التي دفعت بالطفل إلى دخول ميدان العمل، كما توصل الباحث إلى أن الحد من ظاهرة عمل الأطفال يقتضي تبني إستراتيجية تقوم على التأثير ايجابياً في الأسباب المنتجة لهذه الظاهرة.

الكلمات المفتاحية: عمالة–أطفال–الأسرة–التسرب المدرسي–الطفولة.

Psycho-sociological reading of the phenomenon of child labor in Algeria

Dr/ Abdelhamid Achoui
Dr/ Taibi Naima
Department of Psychology, University of Algiers 2, Algeria

Abstract

This paper aims at finding out the causes of child labor in Algeria from an educational, psychological and social point of view and identifying its causes from the point of view of the working children themselves and looking for solutions to eliminate this phenomenon. A review of the relevant literature and the presentation of some cases allowed to identify the most important dimensions, circumstances and reasons that led the child to enter the field of work, and the researcher found that reducing the phenomenon of child labor requires the adoption of a strategy based on the positive impact on the causes of the production of this phenomenon.

Keywords: Labor - Children - Family - School dropout - Childhood

---

Lecture psychosociologique du phénomène du travail des enfants en Algérie

Dr/ Abdelhamid Achoui
Dr/ Naima Taibi
Département de Psychologie, Université d'Alger 2, Algérie

Résumé :

Ce document a pour objectif de rechercher les causes du travail des enfants en Algérie d'un point de vue éducatif, psychologique et social, et d'en identifier les causes du point de vue des enfants travailleurs eux-mêmes et de rechercher des solutions pour éliminer ce phénomène. Une revue de la littérature pertinente et la présentation de quelques cas ont identifié les dimensions, circonstances et raisons les plus importantes qui ont amené l'enfant à entrer dans le monde du travail. Le chercheur a constaté que la réduction du phénomène du travail des enfants nécessitait l'adoption d'une stratégie basée sur un impact positif sur les causes de la production de ce phénomène.

Mots clés: Travail - Enfants - Famille - Abandon scolaire – Enfance

---

مقدمة:

يعد الاهتمام بالطفل ورعايته من مقومات النهوض بأي أمة فتية في سبيل الوصول الى مستقبل أفضل. فالأطفال يشكلون جيل الغد والاهتمام بهم وإعدادهم لتحمل أعباء الحياة من أساسيات ومتطلبات التنمية الشاملة. ورعاية الطفولة لا تنفرد بها دولة دون أخرى سواء المتقدمة منها أو النامية وإن تفاوتت درجات الاهتمام بين الدول، لما أقرته الشرائع السماوية والاتفاقيات الدولية والتشريعات المحلية من حقوق بهدف حماية الطفل ورعايته في مرحلة يتم فيها تشكيل وبناء جسمه وإدراكه وشخصيته ليكون قادرًا على تحمل مسؤولياته تجاه مجتمعه (**الشامي، أبو عيطه، (2002)**).

ومن خلال إهتمامنا بقضية الطفل باعتبارها قضية وطنية وحضارية، وحقه في الحماية من الأخطار، وتوفير احتياجاته الأساسية من مأكل ومشرب ومسكن وتعليم ....الخ، وما شاهدناه اليوم في شوارعنا من أطفال يتسولون او يبيعون أو يعملون في الورش الصناعية أو ما شابه ذلك من المهن نتيجة لظروف عائلية قاسية؛ الشيء الذي لفت انتباه الباحث وشجعه على تناول ظاهرة عمالة الأطفال باعتبار أن الطفل البذرة الصافية والجوهرة النقية في الأسرة والمجتمع، وهذا من خلال التعرف على أبرز العوامل والأسباب التي أدت الى انتشار ظاهرة عمالة الأطفال في الآونة الأخيرة، واقتراح الحلول العملية المناسبة للحد من إنتشارها.

1- الإشكالية:

تشكل ظاهرة عمالة الأطفال مشكلة حقيقية يعاني منها المجتمع الجزائري والمجتمعات النامية، وهذه المشكلة تقف عائقاً أمام التنمية الاقتصادية، فضلاً عن الآثار

الاجتماعية والنفسية التي تخلفها والتي تلحق بالأطفال نتيجة حرمانهم من عيش طفولة سعيدة، وفي أجواء آمنة يوفرها المجتمع للطفل من أجل إعداد جيل معافى يستطيع النهوض في البناء الحضاري للبلاد.

وتشير ظاهرة عمالة الأطفال التي ينصب عليها إهتمامنا إلى نشاطات تقع خارج نطاق قوانين العمل وشروطه الاجتماعية، كما أنها في الوقت عينه تتعارض مع التزامات وشروط ضرورية ومهمة، تعليمية وصحية ونفسية واجتماعية تقع في أغلب الأحيان خارج الضوابط الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية.

لذلك تهدف هذه الورقة إلى معرفة أسباب إنتشار ظاهرة عمالة الأطفال من وجهة النظر التربوية والنفسية والاجتماعية ومعرفة أسبابها من وجهة نظر الأطفال العاملين أنفسهم، ثم الحلول المقترحة للقضاء على هذه الظاهرة، للإسهام في الإبقاء على حق الطفل بالتمتع بطفولته وحقه في تنمية جسده وفكره وروحه دون معوقات، للوصول الى شخصية متكاملة قادرة على تحمل أعباء الحياة ومتطلبات التنمية، وهذا من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

أولا: ما الظروف و الأسباب التي دفعت بالطفل الى دخول ميدان العمل؟

ثانيًا: ما الآثار السلبية المترتبة عن عمل الأطفال؟

ثالثًا: كيف يمكن تجنب الآثار السلبية المترتبة عن عمل الأطفال؟ و الحد منها؟

2- تشغيل الأطفال في الجزائر بين الأرقام والواقع:

تشير الأرقام الرسمية المستقاة من وزارة العمل لسنة 2009 أن ظاهرة عمالة الأطفال لم تصل إلى نسب خطيرة وتتواجد بنسب ضئيلة في بعض النشاطات فقط ، إذ

تم إنجاز تحقيق أول سنة 2002، والذي سجل من خلاله أنه من بين 5847 مؤسسة تم مراقبتها والتي تشغل 16895 عامل تم تسجيل 95 شاب عامل لم يستوفوا السن القانوني للعمل أي بنسبة 0.56 بالمائة من إجمالي عدد العمال، بينما أظهر تحقيق ثان تم القيام به سنة 2006 أن عملية مراقبة 3853 مؤسسة تشغل 28.840 عامل أدت إلى اكتشاف تشغيل 156 طفل لم يستوفوا السن القانوني للعمل، أي بنسبة 0.54 بالمائة من إجمالي عدد العمال، أما آخر تحقيق قامت به مصالح مفتشية العمل حول هذا الموضوع سنة 2008 أكدت أن نسبة تشغيل الأطفال في القطاع الاقتصادي ضئيلة، حيث تبين من عمليات المراقبة التي مست 4820 هيئة مستخدمة تشغل 38650 عامل، أنها تشغل 68 طفل يقل سنه عن 16 سنة أي ما يمثل 0.17 بالمائة. (جريدة صوت الأحرار، يوم 31-05-2010؛ جريدة الجمهورية، يوم 13-6-2010؛ جريدة الحوار، يوم 14-06-2010).

وحسب هذه الإحصائيات فإن الظاهرة ليست بالخطورة التي يظنها البعض لأن قانون العمل الجديد يحمل مواد تحمي الطفل من العمالة وتعاقب من يستغله قبل السن القانونية حيث تم إدراج إجراءات صارمة في هذا القانون تخص الظاهرة، منها أحكام عقابية تمس حتى الأولياء الذين سمحوا لأبنائهم بالعمل في سن مبكر تصل إلى فرض غرامات، ومن خلال التحقيق الذي تم فإن أغلب الأطفال المشغلين يعملون خارج القطاع الاقتصادي أي في القطاعات التي لا توجد فيها علاقات عمل. وعليه فإن الجزائر حسب المسؤولين بوزارة العمل غير معنية بعمالة الأطفال وإنما هناك ظاهرة أخرى مختلفة تتمثل في عمل الأطفال لحسابهم الخاص بهدف مساعدة عائلاتهم وهو ما

يستدعى بذل المزيد من الجهود (جريدة صوت الأحرار، يوم 31-05-2010). ومن هنا فإن الجزائر غير معنية بأسوأ أشكال عمالة الأطفال المنتشرة في العالم الثالث والتي تشمل آفة الرق والممارسات الشبيهة له كبيع الأطفال والاتجار بهم أو العمل القسري والجبري، واستخدام الطفل وتشغيله في أنشطة غير مشروعة. خاصة تلك المتعلقة بالمتاجرة والمخدرات (**جريدة الجمهورية، يوم 13-06-2010**).

وفيما يتعلق بنشاطات الوقاية ومكافحة عمالة الأطفال، فقد تم في الفترة الممتدة بين 2003 و 2010 عقد 422 لقاء وملتقى، تمحورت حول الوقاية من هذه الظاهرة وترقية حقوق الطفل، تنظيم 503 تجمع تجاه أكثر من 380 ألف طفل ومتربص ولاسيما بمناسبة برامج الوقاية والتربية ضد عمالة الأطفال، القيام بـ 15 ألف و 830 زيارة مراقبة، تم إنجازها من قبل مصالح مفتشية العمل للتأكد من احترام السن القانوني للعمل وظروف عمل القاصرين، إلى جانب تخليد اليوم العالمي ضد عمالة الأطفال المصادف لـ 12 جوان من كل سنة، على المستوى المركزي والجهوي، بمشاركة كل من مكتب العمل الدولي، منظمة اليونيسيف والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين بالإضافة إلى الكشافة الإسلامية الجزائرية (**جريدة الحوار، يوم 14-06-2010**).

من جانب آخر أشار رئيس الهيئة الوطنية لترقية وتطوير البحث البروفيسور خياطي، أن الجزائر تحصي 300 ألف طفل دون السن القانونية للشغل المحددة بـ 16 سنة يستغلون في العمالة خلال العطل المدرسية، يتمركزون أساسا في كبريات المدن التي تعرف كثافة سكانية عالية كالعاصمة ووهران وعنابة وقسنطينة وغيرها. وأضاف أن أكبر قطاع يستقطب اليد العاملة من الأطفال هو النقل والبيع في الأسواق وبيع

السجائر في الطرقات، وتحتل الفلاحة المرتبة الثانية من حيث عدد الأطفال العاملين بها. (**جريدة الفجر، يوم 2009/05/31**)

ويؤكد البروفيسور خياطي عن وجود رقمين لظاهرة عمالة الأطفال في الجزائر، الأول متعلق بالأطفال المتمدرسين وآخر خاص بغير المتمدرسين. ويتراوح هذا العدد بين 500 ألف ومليون و500 ألف طفل. هذه الأرقام مقدمة من طرف منظمة اليونيسيف، غير أن الرقم الحقيقي – يقول-محصور بين الاثنين، وعليه فإن ظاهرة العمالة موجودة وبأعداد كبيرة في السوق السوداء (جريدة صوت الأحرار، يوم 31 -05 -2010).

3-أسباب عمل الأطفال:

مع تعدد وجهات النظر والآراء المفسرة للأسباب الكامنة وراء إتساع نطاق الظاهرة، إلا أن هناك عدد من المسببات التي أستقر الجميع على أنها قد تكون أولى الأسباب التي تدفع الطفل للنزول المبكر إلى سوق العمل والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

أ-الظروف المادية الصعبة التي تعيشها الأسرة:

لعل من أهم الأسباب التي تدفع هذه الظاهرة إلى التفاقم هو تراجع مستويات المعيشة لقطاعات واسعة من الجزائريين خلال السنوات الأخيرة، والناجمة بشكل أساسي عن الارتفاعات المتتالية في الأسعار (معدلات عالية من التضخم)، التي يترتب عليها فقدان الدخل نسبة حيوية من قيمته الحقيقية ويخفض قدرته الشرائية، وثبات الأجور عند مستويات منخفضة. الأمر الذي يدفع الأسر إلى إخراج أبنائهم من المدارس، أو التساهل في تسريبهم منها بهدف المساهمة في توفير مداخيل تساعد الأسرة على تلبية

حاجاتها الأساسية. فحاجة الأسرة الاقتصادية الى الدخل المتحقق من عمل الطفل يكون في حالات كثيرة الدافع الذي يدفعها الى أن تنتزع طفلها من التعليم لتدفع به الى العمل، ليس لأنها لا تتمكن من تحمل تكلفة تعليمه، وإنما لأنها لا تملك دخلاً يحقق لها الوفاء بأدنى متطلبات معيشتها .وقد تلعب الكثير من الأسباب – الطارئة – على الأسرة دوراً في خلق هذه الحاجة، كحالات فقدان دخل الأب المفاجئة نتيجة الوفاة أو حالات تعطل المعيل المفاجئة أو عجزه عن العمل، مع الافتقار إلى مظلة حماية اجتماعية تضمن دخلاً بديلاً للأسرة، أو عدم فاعلية شبكات الحماية في حالة وجودها.

ب–المستوى التعليمي والمهني للأسرة:

يؤثر تدني مستوى تعليم الأباء في اتجاهاتهم نحو تعليم أبنائهم، وعلى وجه الخصوص عندما يتعثر الأبناء في مراحل التعليم الأولى، فعندئذ يتأثر الآباء بخبراتهم الذاتية ويتجهون إلى إلحاق أبنائهم بسوق العمل لكي يتعلموا حرفة مماثلة لحرفهم أو تقاربها في المستوى. كما تؤثر خلفية الأولياء وخبراتهم المكتسبة إلى حد كبير في توجهات أبنائهم وفي مسارات حياتهم، فمن هؤلاء الباعة وعمال الخدمات والمزارعين والعمال اليدويين، وقد كان لهذه الخلفية تأثير واضح على مستقبل الأطفال. وتشير نتائج بعض البحوث (**مجادي، (2012)**) أن هناك علاقة وطيدة بين مهنة الوالدين والنتائج الدراسية، فهناك أكبر نسب للرسوب المدرسي في الصفوف الدنيا للسلم الاجتماعي.

ج–التسرب المدرسي:

يعد نظام التعليم من الأسباب المساهمة في وجود ظاهرة عمل الأطفال وتحديد حجمها، حيث تقوم علاقة مباشرة بين وجود هذا النظام وفاعليته وطبيعة وماهية

الخدمات التي يقدمها الى المستفيدين منه والبيئة التي يوفرها لهم وبين توجه الأطفال في سن مبكرة الى سوق العمل، حيث يبتعد الأطفال عن المدرسة ويتوجهون الى العمل في هذه السن لأسباب عديدة أهمها:

- الفشل الدراسي: والذي تكمن مسبباته في الطفل ذاته، حيث يفتقد الى العنصرين الأساسيين للانجاز الدراسي أو أحدهما، وهما: الرغبة في الدراسة والقدرة على استيفاء متطلباتها الذهنية، فحين يجد الطفل نفسه عاجزاً عن تحقيق قدر مقبول من هذا الانجاز، يضطر في العادة الى ترك الدراسة والتوجه مبكراً الى العمل.

1- البيئة المدرسية الطاردة، إذ تتسبب البيئة المدرسية أحيانا في الدفع بالتلاميذ بعيداً عنها، مما يضطرهم الى تركها والتوجه المبكر الى العمل، وتكون البيئة المدرسية طاردة للتلاميذ حين لا تتوفر فيها المستلزمات الدنيا لحياة مدرسية ملائمة، أو عندما تستعمل فيها أساليب تربوية غير ملائمة كسوء المعاملة التي يتلقونها في المدارس سواء من المعلمين أو من زملائهم، وعدم تأمين الحماية الكافية لهم من العنف والاعتداءات، بالإضافة إلى ضعف جانب التحفيز على الإبداع في المدارس، وقلة البرامج والنشاطات اللامنهجية فيها.

وإذا علمنا أن نظام التربية في الجزائر هو نظام إجباري لكل طفل يتراوح سنه بين (6) و (16) سنة، زيادة على أنه مجاني فإن عمل الأطفال يكون إنطلاقا من 16 سنة. ومن ثم فالرسوب المدرسي يترجم اليوم مباشرة في الواقع الإجتماعي حيث أنه يحدد التوجيه المهني المستقبلي للطفل. فالأعداد المعتبرة من التلاميذ في الأطوار الثلاثة الذين يتم طردهم من مختلف المؤسسات لا يكون لديهم مصير إجتماعي ملائم ولا تكون

لديهم القدرة للإستفادة من تكوين لاحق (مجادي، (2012)). ففي كل سنة يزج إلى الشارع أعداد هائلة من الأطفال والمقدر عددهم ب 100 ألف طفل في الطور الابتدائي و200 ألف في المتوسط وما بين 400 و500 ألف في الثانوي، حيث تشكل تلك الأعداد الخزان الحقيقي لهذه الظاهرة الخطيرة (**جريدة صوت الأحرار، يوم 31 -05 – 2010**).

2– الموقف الاجتماعي من تعليم الأطفال:

يلعب الموقف الاجتماعي – السلبي – عموماً، من تعليم الأطفال في سن التمدرس، دوراً هاماً في توجه الأطفال الى سوق العمل بدلاً من مقاعد الدراسة، وينبني هذا الموقف السلبي عادة على مقدمات تفترض عدم الجدوى الاقتصادية لتعليم الأطفال، ومثل هذه المقدمات تتوفر في المجتمعات التي لا يعد التعليم فيها عنصراً جوهرياً في تحديد مقدار الدخل الذي يحصل عليه الفرد، ويزداد هذا الموقف الاجتماعي سلبية، كلما ارتقت الشرائح غير المتعلمة في مراتب سلم الدخل في المجتمع، متفوقة في ذلك على الشرائح المتعلمة. وفي مثل هكذا مجتمعات لا تجد الأسرة حرجاً في عدم إرسال أطفالها في عمر الدراسة إلى المدرسة، وتدفعهم الى العمل المبكر، لأن ما تقوم به يعد سلوكاً إجتماعياً مقبولاً لا يترتب عليهِ أي حرج اجتماعي (**إلياس، 2008: 52–54**). وتسود في الآونة الأخيرة فكرة خاطئة في المجتمع الجزائري أدت إلى رفض الأطفال مزاولة دراستهم والمتمثلة في عدم جدوى التمدرس، حيث يضرب المثل خاصة خلال هذه الأيام بلاعبي كرة قدم يجنون الملايير من هذه اللعبة وكذلك الحال بالنسبة للمغني أو حتى

موزع المخدرات وغيرها من صور الغنى المفرط لبعض الناس الذين أعطوا صورة مشوهة عن الدراسة، الأمر الذي شجع العائلات على الرمي بأبنائهم إلى عالم الشغل.

3-الانتشار الواسع لقطاع العمل غير الرسمي:

من بين الأسباب التي أدت إلى إستفحال الظاهرة أيضا الانتشار الواسع لقطاع العمل غير الرسمي ما سهل على هؤلاء الأطفال الدخول مبكرا إلى سوق العمالة، فمن مظاهر ضعف النسق التعليمي هو العدد المعتبر من الأميين الذين يشتغلون في القطاع التجاري- ولاسيما في السوق الموازية- الذي يتميز بإقبال كبير من طرف الأطفال نظرا للإمتيازات التي يتصف بها وعلى رأسها أنه لا يتطلب توظيف آليات القراءة والكتابة، وكذلك في حالات أخرى كإمكانية المزج بين العمل والمدرسة في حالة التمدرس، إذ بإمكانهم العمل في أوقات فراغهم وكذلك في العطل الأسبوعية والصيفية وأيام الأعياد.

4- التأثيرات السلبية لعمالة الاطفال:

من الضروري التمييز بين عمل الأطفال (Child Works) والذي يتضمن كافة الأعمال التطوعية، وحتى المأجورة، التي يقوم بها الطفل، والمناسبة لعمره وقدراته، ويمكن أن يكون لها آثار إيجابية على نموه العقلي والجسمي والنفسي، إذ ليس من الضروري أن يكون قيام الطفل بالعمل ضارا له، إذا كان من خلال هذا العمل يستمتع بطفولته وحقوقه الأساسية، ويتعلم مهارات جديدة دون أن يؤثر ذلك على تعلمه ونموه، وبين شغل الطفل (Child Labor) وهو العمل الخطير، والذي يسبب الأذى للطفل ويحرمه من النمو السليم ومن حقوقه الأساسية، ويعطل تعليمه، ويتيح المجال للاستغلال (فاتن بوليفة، د.ت).

وقبل عقد من الزمن قررت »اليونيسف "اعتبار عمل الأطفال استغلاليا إذا اشتمل على:

- أيام عمل كاملة للطفل في سن مبكرة جدا.
- ساعات عمل طويلة، وأعمال مجهدة من شأنها التسبب في توترات جسدية أو اجتماعية أو نفسية لا مبرر لها.
- العمل والمعيشة في الشوارع وفي ظروف قاسية.
- أجر غير كاف، وغير مساو للجهد المبذول.
- مسؤوليات زائدة عن الحد الطبيعي.
- عمل يحول دون الحصول على التعليم.
- أعمال يمكن أن تحط من كرامة الأطفال واحترامهم لأنفسهم، كالاسترقاق والاستغلال الجنسي.
- أعمال يمكن أن تحول دون تطورهم الاجتماعي والعقلي والنفسي الكامل.

إن مدى تأثير العمل على نمو الطفل، هو المعيار الرئيسي لتحديد متى يصبح العمل مشكلة. إذ قد تنطوي الأعمال غير المؤذية للكبار على أذى شديد للأطفال. ونذكر فيما يلي بعض الجوانب الخاصة بنماء الطفل، التي يمكن أن تتعرض للأذى بسبب العمل:

* التطور والنمو الجسدي :تتأثر صحة الطفل من ناحية التناسق العضوي والقوة، والبصر والسمع وذلك نتيجة الجروح والكدمات الجسدية، والوقوع من أماكن مرتفعة، الاختناق بالغازات السامة، صعوبة التنفس، نزف وما إلى آخره من التأثيرات.

* التطور المعرفي: يتأثر التطور المعرفي للطفل الذي يترك المدرسة ويتوجه للعمل، فقدراته وتطوره العلمي يتأثر ويؤدي إلى إنخفاض بقدراته على القراءة والكتابة، الحساب، إضافة إلى أن إبداعه يقل.

* التطور العاطفي :يتأثر التطور العاطفي عند الطفل العامل فيفقد احترامه لذاته وارتباطه الأسري وتقبله للآخرين، وذلك جراء بعده عن الأسرة ونومه في مكان العمل وتعرضه للعنف من قبل صاحب العمل أو من قبل زملائه.

* التطور الاجتماعي والأخلاقي :يتأثر التطور الاجتماعي والأخلاقي للطفل الذي يعمل بما في ذلك الشعور بالانتماء للجماعة والقدرة على التعاون مع الآخرين، والقدرة على التمييز بين الصح والخطأ (ويكيبيديا، الموسوعة الحرة).

وبهذه المعايير يمكننا أن نميز بين العمل النافع والبناء لشخصية الطفل ومواهبه، وبين العمل الذي يجب محاربته، لما ينطوي عليه من استغلال للأطفال، واستنزاف لقدراتهم، وإعاقة لنموهم الجسدي والنفسي.

5- عرض حالات عن العمل المبكر للأطفال:

يجسد كل من كريم، وليد وعمر نماذج تتكرر في العديد من العائلات الجزائرية التي دفعتها الظروف الاجتماعية والاقتصادية إلى التضحية بالمستقبل الدراسي لأبنائها من أجل توفير لقمة العيش، فكثيرة هي الأسر التي تدفع بفلذات كبدها إلى عالم الشغل بعد ساعات طويلة من الدراسة، يجوبون الشوارع من أجل بيع التبغ أو النظارات الشمسية أو الأكياس البلاستيكية طيلة أيام السنة، فيما يقتصر عمل آخرين على بيع" المحاجب" على الشواطئ في فصل الصيف بينما يتكبد بعض الأطفال مشقة العمل لدى باعة

الخضر والفواكه، وبالرغم من أنها مهن متعبة تتطلب جسدا قويا. إلا أنه عند الحاجة لا يهم شيء سوى أداء العمل على أكمل وجه من أجل الحصول على المقابل المالي.

الحالة رقم 1 (كريم ضحية الفقر والعوز):

أصبح الفقر والحاجة وكذا فقدان أحد الوالدين الدافع لطفل مثل كريم لأن يخرج من المنزل باكرا كأي رب عائلة وفي عقله الصغير سوى فكرة جني المال من جمع مادة البلاستيك وإعادة بيعه، فهو يقضي اليوم الذي يكاد لا يتذوق فيه طعم الأكل في التجول بين مفرغة عمومية وأخرى.

" ليتني أجني من عملي هذا أكثر مما أحصل عليه الآن لأنه متعب والمقابل الذي أحصل عليه أقل من المجهود الذي أبذله." بهذه العبارة حاول كريم أن يصف العمل الشاق الذي يقوم به وهو طفل لا يتجاوز الثالثة عشر سنة والذي بات يفكر عكس أقرانه عن المال الذي لا يكفيه لسد حاجات عائلته عوضا عن التفكير في مستقبله الدراسي أو في الوجهة التي يفضل القضاء فيها عطلة الصيف. يتحدث كريم بعبارات توحي بأنك تتكلم إلى شاب تجاوز الثلاثين من العمر لولا جسده الصغير الذي يؤكد عكس ذلك، فهذا الطفل لا يعرف من معنى الطفولة سوى الكلمة لأنه تحمل مسؤولية عائلته بعد وفاة والده، وهو اليوم يسعى لتوفير لقمة العيش لإخوته الثلاث الذين يصغرونه عن طريق جمع مختلف الأدوات المصنوعة من مادة البلاستيك ليقوم بإعادة بيعها لمختصين في هذا المجال.

يقضي كريم يومه في رحلة البحث عن تلك المادة التي توفر له بعض الدنانير يعود بها إلى المنزل من أجل إدخال الفرحة على أمه وإخوته الذين يرون فيه المعيل وينتظرون

عودته بفارغ الصبر، حيث يشعر كريم بسعادته الكبيرة عند رؤيته لأفراد أسرته غير محتاجين للآخرين، مصرا على تكبد عناء العمل سواء تحت حرارة الشمس الحارقة أو الأمطار الغزيرة على أن تضطر والدته للتسول. فلو لا الحاجة الملحة للعمل، لما اختار هذا الطفل العمل في مثل هذه الظروف ولكنه ولسوء حظه "تحمل المسؤولية في سن صغيرة " كما قال، مضيفا " لو كان لدي والد، لفضلت الدراسة على العمل لكني لا أستطيع أن أرى إخوتي بحاجة للكثير من الأشياء وأبقى مكتوف الأيدي".

أمثال كريم كثيرين تجدهم يحملون أعدادا كبيرة من الأدلية والأواني التالفة المصنوعة من البلاستيك ويجوبون الأحياء على أمل إيجاد البعض منها في حاويات النفايات، هي تجارة أصبحت رائجة مع مرور الوقت نظرا لزيادة الطلب عليها وسمحت لتلك السواعد الصغيرة بالحصول على بعض الرزق الذي أدخل الفرحة والسرور في قلوب هؤلاء.

الحالة رقم2 (وليد ضحية التسرب المدرسي):

تعج الأسواق الموازية بشريحة الأطفال الذين يجدون فيها ضالتهم لممارسة نشاطهم دون رقيب أو حسيب، فتجدهم يتسابقون وراء المشترين لتصريف بضاعتهم التي هم ملزمين ببيع أكبر قدر منها بعبارات هي قريبة إلى التسول أكثر منه للبيع قائلين " عمو أشري عليا ساشي" على حد تعبير وليد الذي لم يتجاوز العشر سنوات والذي ترك مقاعد الدراسة بعد أن عجزت عائلته على توفير المال الكافي لاقتناء احتياجاته التي تزداد مع مرور كل سنة، هذا الطفل يبيع في كل مناسبة شيء فهو في الصيف يبيع الأكياس البلاستيكية وفي شهر رمضان "الحشيشة" أو" الديول " وفي المولد النبوي"

المحارق" وفي عيد الأضحى "الفحم ولوازم الشواء" وهو في كل موسم يجد بضاعة وسلعة. فالمهم لديه هو إيجاد ما يمكن أن يعيل به أسرته الفقيرة.

الحالة رقم 3 (عمر من المدرسة إلى العمل):

إستفحلت ظاهرة عمالة الأطفال ليس فقط بين المتسربين من المدرسة، وإنما أولئك المتمدرسين أيضا يمارسون نشاطات خارج أوقات الدراسة وعددهم هو الآخر كبير، ومن بين هؤلاء عمر الذي يواجه مختلف الأخطار على قارعة الطريق السريع، أين يقضي ساعات ما بعد الدراسة تحت حرارة الشمس تارة، والأمطار تارة أخرى. هذا الطفل يدرس صباحا ويعمل مساء في بيع "المطلوع" أو " خبز الدار" كما يحلو له أن يطلق عليه، فرغم المخاطر التي يواجهها بما في ذلك السرقة والإختطاف وغيرها من الآفات التي تفتك بهذه الفئة من المجتمع، يقوم بعمل مضني من أجل مساعدة أهله، فوالده مقعد، والمنحة التي يتحصل عليها لا تكفي لسد حاجات جميع أفراد عائلته، وهو مضطر لبيع تلك المنتجات التي تقوم الأم بصنعها، وهو لا يملك الخيار في القبول أو الرفض لأن جميع أشقائه يعملون، فأخوه يعمل في مقهى وأخته تقوم بمساعدة إحدى السيدات في أعمال المنزل التي تجود عليها بالمال وبعض الملابس القديمة، وهكذا يقضي هؤلاء يومياتهم، منهم من يزال يزاول دراسته وآخرون تركوا مقاعد الدراسة التي أوجدت لغيرهم على حد قوله، لأنه في ذات الطريق الذي سلكه إخوته الذين تخلّو عن الدراسة بعد أن تعودوا على العمل وباتوا يقبضون المال من المهن التي يقومون بها.

6– الحدّ من ظاهرة عمالة الأطفال:

على ضوء ما تم عرضه يتبين أن الحد من ظاهرة عمل الأطفال يقتضي تبني إستراتيجية تقوم على التأثير ايجابياً في الأسباب المنتجة لهذه الظاهرة، ولهذا فإن الدعامات التي يجب أن ترتكز عليها هذه الإستراتيجية تتمثل فيما يلي:

أولا: معالجة مشكلة فقر الأسرة، وهذا يقتضي مايلي:

أ–معالجة مشكلة بطالة الكبار : وهذه المشكلة – اقتصادية – بطبيعتها ، وتتوقف في الأساس على مدى قدرة الاقتصاد الوطني على خلق عدد كاف من الوظائف لاستيعاب قوة العمل الوطنية.

ب– معالجة مشكلة تدني مستويات الدخل (الفقر): وهذه المشكلة اقتصادية اجتماعية معقدة تتوقف معالجتها على مدى النجاح في زيادة مقدار الدخل الوطني من ناحية، واعتماد نهج عادل بتوزيعه على المواطنين توزيعاً عادلاً.

ج–بناء شبكة أمان اجتماعي فاعلة تضمن للأسرة الحصول على دخل بديل في الحالات التي تنعدم قدرتها على الكسب. وليس من شك في أن معالجة المشكلات المتقدمة تشكل التحدي الأكبر الذي تواجهه مختلف الدول في المجتمعات المعاصرة، وفي مقدمتها الدول النامية. وحيث أن هذه المشكلات لا تحل إلا بسياسات وطنية طويلة المدى ، فإن هذا يؤشر حقيقة أن العلاج الجذري الناجح لظاهرة عمل الأطفال، لن يكون في متناول اليد في المنظور الزمني القصير.

ثانيا: معالجة مشكلات التعليم من خلال ما يلي:

أ- الارتقاء بالبيئة المدرسية لتصبح بيئة جذب للتلاميذ: وهذا يقتضي تخصيص الموارد المالية الكافية لتقديم نوعية مقبولة من التعليم إلى التلاميذ من قبل معلمين أكفاء تحفزهم مداخيلهم المرتفعة على تقديم خدمات تعليمية جيدة. إضافة إلى تطوير مناهج التعليم وتحسين أساليب التدريس لتحبب الطفل إلى البيئة المدرسية.

ب-إعادة النظر في هيكل ومضمون مناهج التعليم على النحو الذي يؤكد جدوى وأهمية كسب المعارف والمهارات في بناء المستقبل الاقتصادي والمكانة الاجتماعية للتلاميذ، ويحفز أسرهم على الإصرار على إلحاقهم بالمدارس، والابتعاد بهم عن أجواء العمل المبكر.

ثالثا: بناء موقف اجتماعي مناهض لعمل الأطفال، وذلك من خلال:

أ-التوعية بمخاطر العمل المبكر على حاضر الأطفال ومستقبلهم، والتعريف بالمضار الصحية والذهنية والنفسية التي قد يلحقها بهم.

ب-الارتقاء بالنظرة الاجتماعية إلى التعلم، وإلى مؤسسات التعليم ورسالتها ودورها في بناء حاضر الدولة ومستقبلها، وتحفيز الأسر على الحرص على تمكين أطفالها من التعلم إلى أبعد حد ممكن (إلياس، 2008: 56-57).

وهنا ينبغي الإشارة إلى أن بناء الموقف الاجتماعي يجب أن يقوم على جهد وطني متكامل تشترك فيه الدولة، والمنظمات النقابية، ومنظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام المرئي والمسموع والمقروء، و يتوقف المسعى الوطني الشامل للحد من عمل

الأطفال على مدى النجاح فيه، وأي إخفاق فيه سوف يجعل البيئة المجتمعية "حاضنة" لعمل الأطفال، و"معطلة" للجهد الذي يسعى الى الحد منه.

خاتمة:

يمكننا القول في الأخير بأن عمالة الأطفال ظاهرة غير إنسانية للطفل الذي حرم طفولته الطبيعية بسبب الحاجة والظروف المعيشية الصعبة. فعمل الأطفال له أبعاده الخطرة على المجتمع والتنمية كونه يضعف الإمكانيات والقدرات لجيل المستقبل، ويؤثر على تنمية الموارد البشرية وقدراتها التنموية. كما أن عمالة الأطفال تعد انتهاكا لحقوق الطفولة في التعلم والحياة الصحية والنفسية والاجتماعية المستقرة .

ولذلك بات من الضروري تضافر كافة الجهود الرسمية وجهود المنظمات ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بحماية الطفولة والأسرة وتنظيم سوق العمل، وتطوير العملية التربوية والتعليمية خلال المرحلة الأساسية للحد من عمليات تسرب الأطفال من مدارسهم، والعمل على تفعيل سياسات مكافحة الفقر التي تشكل السبب الرئيسي لهذه المشكلة، وكذلك العمل على تشديد الرقابة من قبل المؤسسات الرسمية على الأماكن التي تتركز فيها عمالة الأطفال، والعمل على تطبيق القوانين التي تحظر عمل الأطفال، هذا إلى جانب تفعيل الحملات التوعوية حول الآثار السلبية الناتجة عن عمل الأطفال في المدارس والأسر.

- مقترحات عملية للوقوف أمام تفشي ظاهرة عمالة الأطفال في الجزائر:

استنادا إلى ما سبق نحاول في الأسطر الموالية تقديم مجموعة من الاقتراحات للقضاء على الظاهرة، إضافة إلى مقترحات لدراسات أخرى وهي كالآتي:

– إعداد استراتيجية وطنية للحد من عمالة الأطفال، وذلك بتشكيل لجنة وطنية تضم الوزارات المعنية، ونقابات عمالية، وأصحاب الأعمال. على أن تترجم هذه الإستراتيجية إلى أنظمة ملحقة بقانون العمل لمناهضة عمل الأطفال وحمايتهم ومنع تفشي ظاهرة عمالة الأطفال .

– حظر تشغيل الأحداث في أوقات الراحة الأسبوعية والعطل الرسمية والإجازات.

– تفعيل دور الدولة في تطبيق القوانين والمواثيق الدولية الصادرة في هذا المجال للتصدي لأنانية وجشع بعض الآباء الذين يزجون بأبنائهم إلى عالم الشغل في سن مبكرة واضعين بذلك مستقبل أسر أبنائهم على خط الخطر والأمية.

– مساهمة مفتشية العمل في حماية الأطفال من خلال منحهم فرصا أخرى وبدائل كفتح فرص التكوين أمام الأطفال من دون مستوى تعليمي.

– تفعيل دور المجتمع المدني والجمعيات في العمل على مرافقة الأسر ودعمها لتتمكن من وضع أبنائها في أماكن غير الشارع كالانخراط في صفوف الكشافة الإسلامية الجزائرية والجمعيات، والنوادي الرياضية.

– رصد الحالات التي تخص عمل الأطفال في الأماكن الخطرة أو المواد المستخدمة في العمل والتي تلحق الضرر بصحتهم وذلك من خلال تفعيل دور أجهزة التفتيش والمتابعة والصحة والسلامة المهنية.

– الاطلاع على تجارب الدول في هذا المجال وخاصةً الناجحة منها لرصد هذه الظاهرة، وعلى أهم المعوقات لمكافحتها.

– وضع تصور للمشكلة من خلال الدراسات المسحية، وبناء قاعدة معلومات متكاملة عن عمالة الأطفال في الجزائر، بهدف تقويم مخاطرها وإعطائها الوزن الحقيقي بلا مبالغة في أثارها.

المراجع:

1- إلياس، يوسف (2008). **عمل الأطفال، أسبابه، آثاره وسبل الحد منه، مجلة العمل والمجتمع، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية** / المركز الوطني للبحوث والدراسات، العدد الرابع، العراق.

2- بوليفة، فاتن (د.ت) **تشغيل الأطفال بين القانون والواقع، سلسلة مشروع تطوير القوانين (10) تصدر عن الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن.**

3- مجادي، دندان لمياء (2012). **تشغيل الأطفال في الجزائر، دراسة سوسيو– إقتصادية في العوامل والأسباب، مجلة فكر ومجتمع، العدد 11**، يناير 2012، الجزائر.

4- مجيد، سوسن شاكر. **الأبعاد الإجتماعية والنفسية والتربوية لظاهرة عمالة الأطفال، جريدة الحوار المتمدن الالكترونية.** العدد: 3709 بتاريخ 26-04-2012. www.elhiwar.org

5- جريدة صوت الأحرار، 31-05-2010، الجزائر.

6- جريدة الجمهورية، 13-06-2010، الجزائر.

7- جريدة الحوار، 14-06-2010، الجزائر.

8- جريدة الفجر، 31-05-2009، الجزائر.

9-الشامي، مفيد وأبوعيطه، ختام (2002). **عمالة الأطفال في فلسطين :دراسة تحليلية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث**، (العلوم الإنسانية)، المجلد 16(1)، 2002.

10- وكيبيديا، الموسوعة الحرة، www.wikipedia.org

صور لعمالة الأطفال: